(مترجمة)

العناوين:

- **هل تتخلى السعودية عن الدولار؟**
- **منظمة التجارة العالمية تصدر قراراً تاريخياً**
- **أمريكا تعاقب وحدات أجنبية**

التفاصيل:

هل تتخلى السعودية عن الدولار؟

هددت السعودية ببدء بيع النفط بعملات غير مقومة بالدولار الأمريكي إذا أقرت أمريكا قانون "لا لكارتيلات إنتاج النفط وتصديره" (NOPEC). ويهدف مشروع قانون NOPEC إلى تقويض سلطة أوبك من خلال إزالة الحصانة السيادية والسماح لها بأن تصبح خاضعة لقوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية. وعلى الرغم من موافقة لجنة مجلس النواب الأمريكي مؤخراً على مشروع القانون، من غير المرجح أن يقر الكونغرس الأمريكي تشريعات NOPEC. ومع ذلك، إذا أقر الكونغرس مشروع القانون، فمن المرجح أن يستخدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حق الفيتو. في حين إن احتياطيات السعودية من النفط كانت لعقود من الزمان مصدراً قوياً، فإن الواقع هو أن اعتمادها على الذهب الأسود له عوائق وشكوك، لأن أسعار النفط مسعرة بالدولار، والدولار ليس عملة السعودية المحلية.

منظمة التجارة العالمية تصدر قراراً تاريخياً

في قرار تاريخي، قالت منظمة التجارة العالمية إنه يمكن للدول فرض قيود تجارية لحماية مصالح أمنها القومي. ومع ذلك، تحتفظ منظمة التجارة العالمية بالحق في الحكم على ما إذا كان تهديد معين للأمن القومي مؤهلاً لفرض القيود أم لا. ويترتب على القرار تبعات مباشرة على التعريفات والتسعيرات التي قالت أمريكا إنها وضعت لحماية أمنها القومي. إنها المرة الأولى التي تبت فيها منظمة التجارة العالمية في قضايا الأمن القومي، وقبل يوم واحد من الحكم، قال المدير العام للمنظمة، روبرتو أزيفيدو، إنه بينما يجب معالجة المسائل الحساسة مثل الأمن القومي على المستوى السياسي وليس من خلال نزاع تجاري تقني آلي، إلا أنه أقر بأن منظمة التجارة العالمية ليس لديها خيار سوى معالجة القضية المرفوعة أمامه.

أمريكا تعاقب وحدات أجنبية

بعد سنوات من النقاش، صنفت إدارة ترامب فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني بأنه "منظمة إرهابية أجنبية". وهذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها وزارة الخارجية الأمريكية فرعاً من جيش أجنبي كمنظمة إرهابية، مما يشكل سابقة دولية مهمة. وردت إيران بالمثل في اليوم نفسه، ووصفت أمريكا بأنها داعمة للإرهاب وبأن القيادة المركزية الأمريكية جماعة إرهابية. إن تصنيف الحرس الثوري الإيراني هي المرة الأولى التي تصف فيها أمريكا وحدة كاملة من جيش أجنبي بأنها منظمة إرهابية أجنبية. إنه أمر مثير للجدل حول التأثير الذي سيحدثه ذلك لأن العقوبات الجديدة لا تغير حقيقة العقوبات الحالية بشكل جوهري. إن طبيعة العقوبات ضد الحرس الثوري الإيراني تعني أنه يتعين على الشركات الأجنبية إجراء عمليات فحص شاملة عند العمل مع الشركات الإيرانية للتأكد من أن الأخيرة ليس لها علاقات مع الحرس الثوري الإيراني خشية أن تتحمل الشركات الأجنبية عقوبات مالية أمريكية. أصبح التعاون الأمريكي ـ الإيراني في سوريا والعراق الآن ذكرى بعيدة، والأمم المتحدة بحاجة إلى مساعدة إيرانية، وهي غير مستعدة لمشاركة المنطقة معها.